



## صندوق النقد يحذر من حروب التجارة والعملات ويحث على إصلاح القواعد العالمية

نوسا دوا (إندونيسيا) - رويترز؛ حذرت كريستين لاجارد مديرة صندوق النقد الدولي، أمس، الدول من الانخراط في حروب التجارة والعملات التي تلحق الضرر بالنمو العالمي وتعرض أطرافا "بريئة" غير معنية للخطر.

وحدثت لاجارد خلال التدشين الرسمي للاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في منتجع جزيرة بالي الإندونيسية على "تهدئة" النزاعات التجارية وإصلاح قواعد التجارة العالمية بدلا من التخلي عنها.

وفرضت الولايات المتحدة والصين رسوما جمركية متبادلة على سلع بمئات المليارات من الدولارات خلال الأشهر القليلة الماضية، ما أثار قلق الأسواق المالية مع تخوف المستثمرين من أن تصاعد النزاع التجاري قد يؤثر سلبا على التجارة والاستثمار العالميين.

وانخفضت أسواق الأسهم في آسيا أمس لادنى مستوى في ١٩ شهرا بعد أن تكبدت وول ستريت أسوأ خسائر في ثمانية أشهر لليلة الماضية ما أدى إلى عزوف واسع عن المخاطرة، لأسباب منها توترات التجارة العالمية وكذلك الزيادة السريعة في العائد على الدولار.

وقالت لاجارد في مؤتمر صحفي: "نأمل بالتأكيد ألا نتحرك في اتجاه حرب تجارية أو حرب عملات. سيلحق ذلك الضرر على كلا الصعيدين لجميع المشاركين"، وأضافت: "وسيكون هناك أيضا الكثير من غير المعنيين الأبرياء" بما في ذلك الدول التي تورد السلع الأولية والمكونات إلى الصين مثل إندونيسيا.

وفي الأسابيع الأخيرة، أبدى مسؤولو وزارة الخزانة



الشوا خلال مشاركته في الاجتماعات.

## سلطة النقد تشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

بالي - إندونيسيا: يشارك محافظ سلطة النقد الفلسطينية عزام الشوا على رأس وفد مصرفي في الفعاليات والاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين المنعقدة في جزيرة بالي بإندونيسيا، والتي تستمر حتى الرابع عشر من الشهر الجاري.

ويضم وفد فلسطين محمد منصوره مدير دائرة الرقابة والتفتيس، وعيسى قسيس مستشار المحافظ للتطبيق الاستراتيجي والعلاقات الدولية، ورولا معلوف مديرة مكتب المحافظ، ووائل لافي مدير وحدة المتابعة المالية.

وعقد الشوا صباح أمس، اجتماعاً مشتمرا مع ستيفاني فون فريديبورج كبيرة مسؤولي العمليات في مؤسسة التمويل الدولية، حيث تمت مناقشة طلب سلطة النقد الحصول على مساعدة تقنية وفنية في إنشاء شركة المدفوعات وتمويل الشركات الصغيرة الناشئة في فلسطين في مجال التكنولوجيا المالية (fintech) والطاقة البديلة وغيرها من المشاريع الصغيرة.

كما تم عقد لقاء مع نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج حيث أعرب الشوا عن شكره لتعاون البنك الدولي الدائم.

وقدم مخلصاً عن الوضع الاقتصادي والسياسي في فلسطين وتأثير ذلك على البنوك والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني. من ناحيته، أبدى بلحاج تفهمه للوضع الراهن في فلسطين وأعلن أنه تمت الموافقة على زيادة مخصصات البنك الدولي لدولة فلسطين لتمويل ودعم البنوك القطاع الخاص لهذا العام خاصة في قطاعات الطاقة والمياه والأتمتة. والتقى الشوا كلا من محافظ مؤسسة النقد العربي

## تراجع استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية إلى ١٤ مليار دولار الشهر الماضي

القاهرة - رويترز؛ قال أحمد كجوك نائب وزير المالية المصري في تصريحات نشرت، أمس، إن استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومي بلغت ١٤ مليار دولار حتى نهاية أيلول.

يقل ذلك عن مستوى ١٧.٥ مليار دولار المسجل في نهاية حزيران ومستوى ٢٣,١ مليار دولار المسجل في

نهاية آذار ٢٠١٨.

تصريحات نائب الوزير نقلتها نشرة انتربرايز الإلكترونية، ولم يرد كجوك على رسائل من رويترز للتأكد من صحة الأرقام.

الجمعة ٢٠١٨/١٠/٣ الموافق ٣ صفر ١٤٤٠ هـ العدد ٨٢١٥ السنة الثالثة والعشرون

كتب عيسى سعد الله:

رغم الملاحظات على بعض بنوده وحالة الجدل القائمة حول تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، الا ان موظفي القطاع الخاص والمؤسسات الاهلية والجمعيات في قطاع غزة طالبون ويصرّون على تطبيقه في أسرع وقت ممكن في القطاع وعدم تأخير تطبيقه كما يتم طرحه من قبل نشطاء في الضفة الغربية. ويسرى هؤلاء خلال احاديث منفصلة مع "الأيام"، ان الزامية وسرعة تطبيق القانون مطلوبة بشدة في ظل معاناتهم المتواصلة مع عدم وجود امان وظيفي او تقاعدي كما هو الحال مع القطاع العام.

ويطالب هؤلاء بان يتم تطبيق القانون اولاً ومن ثم مناقشة تحسين بنوده لضمان التطبيق.

تقول المهندسة نور حبيب الموظفة في احدی المؤسسات الاهلية ان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي هو مطلب لموظفي القطاع الخاص منذ فترة طويلة.

وأعلن رئيس مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي وزير العمل مأمون أبو شهلا، أمس، خلال مؤتمر صحفي عن بدء التطبيق الفعلي لقانون الضمان الاجتماعي، اعتباراً من رواتب شهر تشرين الثاني المقبل.

وأضافت حبيب لـ"الأيام"، ان تطبيق القانون افضل من تأخيره حتى لو اكتنف بعض بنوده بعض الضبابية وعدم الوضوح. ولا ترى حبيب أي ضرر قد يلحق بالغالبية العظمى من موظفي القطاع الخاص في القطاع نتيجة تطبيق القانون، وذلك بسبب تواضع رواتبهم وعدم تمتعهم بالامن الوظيفي، وأشارت حبيب السى ان غياب الامن الوظيفي فيما يتعلق بحقوق الموظفين في معظم المؤسسات الاهلية والشركات الخاصة بغزة يدفع باتجاه قبول تطبيق القانون رغم الملاحظات والاعتراضات.

### تنظيم سوق العمل

ويشاركها الرأي المهندس رباح المصري الموظف في مؤسسة خاصة والذي يرى، أيضاً، ان تطبيق القانون المدخل

## شركات التجارة الكبرى منقسمة بشأن توقعات النفط مع اقتراب عقوبات إيران

لندن - رويترز؛ قالت كبرى شركات التجارة في العالم، امس، إنها تتوقع ألا تنخفض أسعار النفط عن ٦٥ دولارا للبرميل، وربما تتجاوز ١٠٠ دولار العام القادم، في الوقت الذي تتسبب فيه العقوبات الأميركية على إيران في انخفاض صادرات طهران من الخام.

ويظهر نطاق وجهات النظر عدم تيقن حاد بين كبار اللاعبين في القطاع حول التوقعات، نظرا لإعادة فرض العقوبات على إيران، والتوقعات بتباطؤ الاقتصادات والطلب على الطاقة في ٢٠١٩، وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات في التجارة.

وارتفع النفط هذا العام بفعل توقعات بان العقوبات، التي يبدأ تطبيقها في الرابع من تشرين الثاني، ستقيد الإمدادات من خلال تقليص الشحنات من إيران، ثالث أكبر منتج للخام في منظمة أوبك.

ويبلغ خام برنت الأسبوع الماضي ٨٦,٧٤ دولار للبرميل، وهو أعلى سعر له منذ ٢٠١٤. وقال جيريمي وير -الرئيس التنفيذي لترافيجورا خلال مؤتمر النفط والمال في لندن إنه لن ينجأ إذا تجاوز النفط ١٠٠ دولار للبرميل العام القادم.

وقال أليكس بيرد الرئيس التنفيذي للنفط والغاز لدى جيلينكور خلال المؤتمر ذاته إنه يتوقع أن يبلغ سعر النفط في الأجل المتوسط بين ٨٥ و ٩٠ دولارا للبرميل نظرا لأن السحب من مخزونات النفط الاستراتيجية للولايات المتحدة يبدو احتمالا مستبعدا وسيكون أثره محدودا في جميع الأحوال.

وأضاف بيرد "اعتقد أن العقوبات ستكون قاسية جدا. ستكون الإعفاءات، إن وجدت، محدودة للغاية...لا أرى أي نهاية لها إن الهدف هو تغيير النظام في ٢٠١٩. لا أرى أي شيء يمكن أن يؤثر على أسعار النفط بشدة في الاتجاه الترنولي".

واستكمل أليبة السداد الأوروبية لا تحميك إن كنت تستخدم النظام المالي الأميركي".

وقال بيرد إن قيود البنية التحتية الأميركية ستحد من صادرات الخام الأمريكية التي كان من الممكن أن تعوض النقص لولا تلك القيود بينما تضيف طاقة إنتاج التكرير الجديدة في عام ٢٠١٩ المزيد من الضغوط.

لكن تجارا قالوا إنهم يتوقعون أن يدعم تضرر الطلب بعض الشيء في الأسواق الناشئة الحد من ارتفاع أسعار النفط.

لكن في ٢٠١٩، تقول توقعات جهات مثل وكالة الطاقة الدولية إن أزمة الأسواق الناشئة والنزاعات التجارية قد تؤثر سلبا على الطلب العالمي بينما يتعزز المعرض جراء زيادة الإنتاج من خارج أوبك.

وقال توروبورن توركفيسيت الرئيس التنفيذي لجانفون إنه يتوقع أسعارا أقل العام القادم عند ما يتراوح بين ٧٠ و٧٥ دولارا للبرميل مشيرا إلى تباطؤ في نمو الطلب وإمدادات كافية في السوق.

وأضاف "ستكون هناك بعض الصادرات الإيرانية لكن الكمية ستعتمد على السعر. إذا ارتفع النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل إذا ستكون هناك إعفاءات. إذا ظل عند نحو ٨٠ دولارا للبرميل فلن تكون هناك إعفاءات".

وكان لفيول وبيبي رزى أكثر تشاؤما.

وتوقع إيان تيلور رئيس مجلس إدارة فيتول أن يسجل سعر النفط ٦٥ دولارا للبرميل.

وقال "خفضنا توقعاتنا لنمو الطلب في العامين الحالي والمقبل...اعتقد أن القضية الوحيدة هي، هل سينجح خط الأنابيب الأمريكي في (حوض) برميان في تحقيق زيادة ضخمة في النصف الثاني من ٢٠١٩".

## خامنئي يطالب المسؤولين الإيرانيين بحل الأزمة الاقتصادية

دبي - رويترز؛ ذكرت وكالة فارس للأنباء، أمس، أن الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي طلب من المسؤولين التوصل سريعا إلى حلول للتغلب على الأزمة التي سببتها العقوبات الاقتصادية الأميركية.

ونقلت فارس عنه قوله لمسؤولين الليلة الماضية "ليس هناك أزمة أو مشاكل في البلد لا يمكن حلها... يجب على المسؤولين التوصل إلى حلول للتغلب على

المصاعب الاقتصادية القائمة وإصابة العدو بخيبة أمل بلحها".

وأضاف "الوحدة يمكننا التغلب على كل الأزمات".

وقال خامنئي أيضا إن إيران يمكنها مقاومة ضغط العقوبات الأميركية بالاعتماد

على مواردها الطبيعية والبشرية.

وفي أيار انسحب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي الدولي الموقع عام ٢٠١٥ والذي يهدف إلى تقليص برنامج إيران النووي وأعاد فرض العقوبات على طهران في آب.

ويعتزم ترامب فرض عقوبات أكثر صرامة في نوفمبر على قطاع النفط والقطاع المصرفي الإيرانيين.

وخسرت العملة الإيرانية الريال ٧٠ بالمئة من قيمتها أمام الدولار منذ نيسان الماضي.

الحقيقي لتنظيم سوق العمل وعمل المؤسسات ورفع الأذى

والاضطهاد عن الموظفين والعاملين في القطاع الخاص.

وأضاف المصري في أواخر العشرينيات من عمره، أنه يعمل في المؤسسة منذ ثلاث سنوات ولكنه لا يضمن حصوله على حقوقه في نهاية الخدمة.

وقال المصري لـ"الأيام" من السهل جدا بعد افلاس المؤسسة لظرف ما أن يحرم من حقوقه بداعي الإفلاس وهذا امر لا يمكن

ان يكون في ظل تطبيق قانون الضمان.

وشدد المصري على ضرورة تطبيق القانون بأسرع وقت ممكن.

فيما عبرت المهندسة بنان الحلاق وهي موظفة في احدی مؤسسات التشغيل في قطاع غزة عن مخاوفها من تأجيل تطبيق القانون أو حتى الغائه.

وقالت لـ"الأيام" انها لا ترى أي ضرورة لهذه الهجمة رغم اعتراضها على بعض البنود و لكنها لا تصل إلى درجة تعطيل أو تأجيل تطبيق القانون".

وتساءلت: ما هو البديل إذا لم يطبق القانون، هل سنبقى تحت رحمة مزاج الشركات أو المؤسسات في القطاع والتي تعاني من عدم استقرار مالي؟

### أفضل الحلول

وأضافت الحلاق إن أفضل الحلول هو تطبيق القانون مع الاستمرار في التشاور والبحث في تحسين بعض بنوده والخاصة بمساهمة الموظف نفسه.

أما الموظف موسى الخالدي ويعمل في وظيفة دنيا بإحدى المؤسسات ان تطبيق القانون سيحميه على الأقل من شح العوز والحاجة بعد وصوله الى سن التقاعد لاسيما وأنه سيتقاضى الحد الأدنى للاجور والذي يتساوى تقريبا مع ما يتقاضاه الآن.

وقال الخالدي لـ"الأيام": لن نصل الى الميزات التي يمنحها قانون التقاعد الحكومي لموظفيه و لكن سيكون أفضل الموجود ان يتم تطبيق القانون".

وأضاف الخالدي انه دائما يكره في مستقبله بعد تقاعده

# غزة: موظفو القطاعين الخاص والأهلي يطالبون بالإسراع في تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

أو حتى قبل ذلك في ظل غياب أي ضامن لمستقبله وامنه الوظيفي والتقاعدي.

واعتبر الخالدي في منتصف الثلاثينيات من عمره انه يخشى اذا لم يطبق القانون ان ينتهي به المطاف كما انتهى بمن عملوا من قبله في المؤسسات والشركات الخاصة والذين اصبحوا يعتمدون بشكل اساسي على بعض الاموال التي تمنحها وزارة التنمية الاجتماعية على فترات متباعدة.

اما الصحافي يوسف الرزي ويعمل في مؤسسة خاصة فرأى ان تطبيق القانون يناسبه ويناسب نظراءه العاملين في هذا القطاع، داعيا الى الإسراع في تطبيقه بقطاع غزة أسوة بالضفة الغربية.

وعبر عن خشيته من تأخير تطبيق القانون في القطاع بسبب الظروف السياسية، داعيا المسؤولين في القطاع من عدم عرقلة تطبيقه، خصوصا وأنه سيوفر على الاف الموظفين العاملين في المؤسسات والشركات الخاصة اللجوء الى المحاكم لفرض نزاعات مالية مع اصحاب الشركات والمؤسسات الاهلية التي تنكر الكثير منها لحقوق العاملين ودواع اقتصادية ومادية.

واعتبر الرزي خلال حديث لـ"الأيام" ان حصول مؤسسة الضمان لحقوق العمال بشكل دوري شهري سيشكل ضامنا لحقوق العاملين في المؤسسات والشركات غير المنظمة.

من جانبه يؤكد مدير مكتب الصحفي الفلسطيني للتشغيل في قطاع غزة المهندس محمد أبو زعيتر أهمية تطبيق القانون فورا في قطاع غزة كونه قانونا وطنيا يحفظ حقوق العمال والموظفين في القطاع الخاص.

وقال أبو زعيتر لـ"الأيام" إن مؤسسته ستباشر فورا في حفظ حقوق عامليها في قطاع غزة والتنسيق بمؤسسة الضمان. وشدد أبو زعيتر على أن عمل جميع المؤسسات يجب أن ينصب في اتجاه ضمان حقوق العاملين والموظفين وهذا واجب قانوني وأخلاقي في المؤسسات.

ودعا أبو زعيتر الى عدم جعل الخلاف حول بعض البنود سببا في تأخير تطبيق القانون وخصوصا في القطاع، مطالبا بتسهيل عمل المؤسسة في كل مكان.

## الخليج: سيل "واد أبو السمن" كارثة بيئية وصحية منذ عقود

وعدم ضخها في السيل، بحاجة الى تكاليف عالية، حيث بلغت قبل سنوات التكلفة السنوية ٢٠ مليون دولار ضمن مشروع دعمته الوكالة ايركية للتنمية الدولية لمدة عام. من جهته، قال مدير زراعة يطا اياذ فرح الله، إن الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي في بلدة يطا التي يمتد السيل على طول ١٣ كيلومترا من أراضيها تعتبر كارثة، وخلف السيل الألاف من الدونمات الزراعية أصبحت فارغة بعد أن كانت أراضي خصبة تساهم بنسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي المتنوع، كما يتسبب بالعديد من الأمراض التي ظهرت على الثروة الحيوانية.

بدورها، طالبت المديرة التنفيذية لمؤسسة "إيكو فلسطين للمشروع البيئية والمائية" ندى مجدلاني، بضرورة تنظيم حملات توعية لمخاطر هذه السيول العابرة الحدود، وتشكيل حملات ضغط ومناصرة للوصول الى صناع القرار والتأثير على المجالس المحلية والبلدية لوقف هذه المعاناة وإيجاد الحلول لها للحفاظ على صحة السكان وبيئته.

واكدت مجدلاني أهمية إقامة محطة معالجة للمياه العادمة لسيل واد أبو السمن، الذي يصل الى محطة معالجة شوكة بالجانب المحتل، حيث تسقط سلطات الاحتلال بخصم الملايين من العوائد المالية للسلطة الوطنية بعد معالجة المياه العادمة المتدفقة من سيل ابو السمن، الذي ينقل أيضا مخلفات المستوطنات في مدينة الخليل.

أما رئيس بلدية يطا إبراهيم أبو زهرة، فقال إن بلدية يطا تعمل على إيجاد الحلول لهذه الكارثة المتواصلة، وان اجتماعات ولقاءات عديدة عقدت بالشراكة مع مختلف المؤسسات والوزرات ذات العلاقة بحضور البنك الدولي، وتم الاتفاق على تنفيذ مشروع لإقامة محطة لمعالجة المياه العادمة التي ينقلها السيل، بتكلفة تزيد على ٥٠ مليون دولار، والمشروع بصدد التنفيذ بعد توفير ١٥٠ دونما، وذلك بعد استكمال الإجراءات وطرح العطاءات للتنفيذ.

وأشار مدير تجمع الحجر والرخام في غرفة تجارة وصناعة الخليل عبد الرحمن صويحبة إلى مشكلة مخلفات المناشير في محافظة الخليل، وأثرها على البيئة والمواطن، أما بالعمل بجدي وتكاملية ما بين المؤسسات الرسمية والأهلية للتخلص منها بشكل حديث وطرق عمرية بعيدا عن ضخها بجرى السيل، لفتنا إلى التكلفة العالية للتخلص منها.

وكشف صويحبة عن عدة دراسات وأبحاث جرت لاستخدام الربو أو الروبة في مواد الإنشاء، كالدهان، والبلاستيك، والخرسانة، وذلك بعد معالجتها وإخضاعها لعملية معالجة خاصة.

ورفع العديد من المواطنين، خلال الأعوام الماضية، مطالبهم لوزارة الصحة والجهات المختصة في هذه القضية، لمساعدتهم للتغلب على هذه المشكلة التي تؤثر سلبا على حياتهم، وتم وعدهم بإيجاد حلول، لكن دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع.

## "مسلماني هوم" تستضيف نقابة موظفي

## "القدس المفتوحة" بمعرضها في طواكرم

شركة مسلماني هوم تسعى دائما لتعزيز الشراكة والتعاون مع مختلف المؤسسات والنقابات والجمعيات الفلسطينية وتسعى بشكل متواصل لتوطيد العلاقة معهم بما ينسجم مع رؤية الشركة ومسؤولياتها تجاه المؤسسات الوطنية.

يذكر ان اتفاقية تعاون وقعت مسبقا بين نقابة موظفي جامعة القدس المفتوحة وشركة مسلماني هوم من شأنها تقديم مجموعة من الميزات والتسهيلات المالية لأعضاء النقابة في جميع فروعها المنتشرة بالضفة، وتعتبر شبكة معارض مسلماني هوم امتداداً لمجموعة مسلماني كبرى الشركات الفلسطينية في مجال استيراد وتسويق أجود الأجهزة الكهربائية وأفخم الأدوات المنزلية، والحاصلة على وكالات كبرى العلامات التجارية العالمية، وهي: Samsung, Lofra, Ariston, Whirlpool, Bompani, TurboAir, Elica, Tefal, Moulinex, Babylliss, Babylliss PRO, Rowenta, Krups, Luminarc, Pyrex, Zwilling,

Staub, OXO, Tescoma, Ocean, Home Market. حيث تنتشر شبكة معارض مسلماني هوم في كل من طواكرم، نابلس، الخليل، القدس،